

أسلوب الالتفات في البلاغة العربية: بين اتساع المجال وتداخل الاصطلاح

The Apostrophe style in Arabic rhetoric between field widening and overlapping terminology

الباحث (ة)	مؤسسة الانتماء	البريد الإلكتروني
د. كمال ذاكير Kamal Dakir	جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب	dakir.kamal83@gmail.com

ملخص: سلط المقال الضوء على أسلوب الالتفات، ذلك الأسلوب البلاغي الذي ظل متفلتا من قيود التصنيف ضمن علوم البلاغة، وذلك بالنظر إلى اتساع مجال اشتغاله، اتساع أفضى إلى تداخل التعريفات الاصطلاحية التي أطلقها البلاغيون على هذا الأسلوب مع مجموعة من الأساليب البلاغية الأخرى. من هذا المنطلق، استهل المقال بدراسة دلالة الالتفات اللغوية ومدى تأثيرها في توجيه حده الاصطلاحي. ومن ثمة، رسم المقال خطا زمنيا يرصد أهم مراحل التطور التي عرفتها دلالة الأسلوب الاصطلاحية، خط مهد للكشف عن السبب الثاوي وراء عدم الحسم في تصنيف هذا الأسلوب ضمن دائرة علوم البلاغة العربية، وهو ما قادنا، في الختام، إلى مناقشة موضوع التداخل الحاصل بين أسلوب الالتفات وبقية محاقلاته الأسلوبية، وذلك بغية وضع حدود فاصلة بين هاته الأساليب المتداخلة. كلمات مفتاحية: الالتفات، البلاغة، الأسلوب، الصيغة، المحسنات البلاغية.

Abstract:

The article focused on the apostrophe style. That remains outside the sciences of Arabic rhetoric. This is justified by the expansion of its meaning, which led to the overlapping terminology with other rhetorical styles.

From this perspective, the article began exploring linguistic meaning and its influence on the orientation of the term definition. From there, the article drew a timeline that follows the most crucial stages in the development of the style connotation in the History of Arabic rhetoric, the line which revealed the reason for the indecision of the classification of this style within the sciences of Arabic rhetoric. This conducted us, in conclusion, to discuss the overlap between this style and the other styles that resemble it, to install limits between these styles.

Keywords: Apostrophe; rhetoric ; style ; mode ; Rhetorical improvers.

1. مقدمة:

يعد أسلوب الالتفات أحد الأساليب البلاغية العربية الأصيلة، فقد وضعه ابن المعتز (-296هـ) على رأس محسنات الكلام في كتابه "البدیع"، غير أن إشارة ابن المعتز إلى هذا الأسلوب لم توحّد نظرة البلاغيين إليه، بله أن تجعلهم يتفقون على تحديد موقعه ضمن علوم البلاغة العربية. ولعل مرد اختلافهم نابع من اتساع دلالة اللفظ اللغوية، وانعكاسها على أبعاد الأسلوب الاصطلاحيّة، الأمر الذي جعل الالتفات في البلاغة العربية أشبه بالكائن الحُرْبائي القادر على التلون بألوان علوم البلاغة على اختلافها، بل إنه يستجيب لانتظارات هذه العلوم جميعها.

على هذا الأساس، يروم المقال الوقوف عند دلالة الالتفات اللغوية قصد تجلية أبعادها الاصطلاحيّة، وذلك قبل أن يستعرض أهم المحطات التي عرفتها دلالة الأسلوب الاصطلاحيّة على مدار تاريخ التقعيد للبلاغة العربية، في أفق رسم خطاطة جامعة ترصد أهم التطورات التي لحقت تعريفه. ومن ثمة، عرج المقال على الاختلاف الدائر بين البلاغيين حول مسألة تصنيف الالتفات ضمن علوم البلاغة، ليناقش أخيراً موضوع التداخل الحاصل بين أسلوب الالتفات ومجموعة من الأساليب البلاغية الأخرى، تداخل دفع بعض البلاغيين إلى درجة عدها في حكم مرادفات.

2. دلالة الالتفات اللغوية وأبعادها الاصطلاحيّة:

1.2 الالتفات في معاجم اللغة:

عرّف ابن منظور (-711هـ) الالتفات بقوله: "تَلَفَّتْ إِلَى الشَّيْءِ وَالتَّتَفَّتْ إِلَيْهِ: صَرَفَ وَجْهَهُ إِلَيْهِ... وَلَفَّتَهُ يَلْفُتُهُ لَفْئًا: لَوَاهُ عَلَى غَيْرِ جِهَتِهِ... وَاللَّفْتُ: لِيُ الشَّيْءِ عَنْ جِهَتِهِ"¹.

يمكن القول استناداً إلى هذا التعريف إن الالتفات في الكلام صرفه عن ظاهره، وإخراجه في غير صورته التي يترقب المخاطب صدوره عليها، وذلك من خلال قول ابن منظور: "وَاللَّفْتُ: لِيُ الشَّيْءِ عَنْ جِهَتِهِ"؛ وبهذا يكون الالتفات في الكلام البليغ خروجاً عن مقتضى الظاهر، وخرقاً لأفق انتظار المتلقي من شأنه الإسهام في تعديل مسار الخطاب، وتوجيهه وجهة جديدة، وهذا ما نستشفه من قوله: "صَرَفَ وَجْهَهُ إِلَيْهِ"، وإن كانت هذه الوجهة عارضة؛ لأن من شأن المُلتَفِتِ المشيخ بوجه أن يَعْدِلَ عن التفاته مرة أخرى، إما بالعودة إلى وضعه السابق، وإما باختيار وضع آخر مغاير لسابقه.

ويؤشر الالتفات كذلك على الحالة النفسية التي تختلج الملتفت؛ فالنفس لا تلتفت إلا لما تحبه وتصبو إليه، ولهذا وُصفت المرأة التي لها زوج، ولها ولد من غيره باللَّفُوت²؛ لأنها كثيرة الانشغال بولدها عن زوجها لفرط حبه له.

2.2 الالتفات في كتب التفسير:

وردت مادة [ل.ف.ت] غير ما مرة في القرآن الكريم؛ وذلك في سورة يونس: ﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنَتْلِفَتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾³، وفي سورة هود: ﴿قَالُوا يَا لَوُطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾⁴، وفي سورة الحجر: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾⁵.

وللتعرف عما يميز دلالة الالتفات في الآيات الكريمة عن الاستعمال اللغوي المتداول، سنفتح فيما يلي على ما ذكرته كتب التفسير في هذا الصدد.

نجد أن الزمخشري (-538هـ) في معرض تفسيره لآية سورة يونس يقول إن "اللفت والفتل: أخوان، ومطاوعمهما الالتفات والانفتال"⁶، ويضيف الرازي (-606هـ) بأن "هذا من المقلوب"⁷ في إشارة منه إلى تقاليد الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وإذا كان الزمخشري قد جعل الالتفات مطاوعاً لـ"لفت" المتعدي، فإن ابن عاشور (-1973م) قد ذكر في المقابل أن لـ"تَلَفَّتْنَا" في الآية "مضارع لَفَّتَ من باب ضرب متعدياً؛ إذا صرف وجهه عن النظر إلى شيء مقابل لوجهه. والفعل القاصر منه ليس إلا لا لمطاوعة. يقال: التفت."⁸

يتضح من النص السابق أن ابن عاشور يرفض جعل الالتفات من باب المطاوعة، وأنه في المقابل يعدّ فعله "التفت" قاصر "لفت"، كما أنه يطالعنا بتصور جديد للالتفات يُخالف الصيغة التي جاء عليها في "اللسان"؛ فقد بيّن ابن منظور أن الالتفات هو: "صَرَفَ الْوَجْهَ إِلَى..."⁹ معطياً الأولوية للشيء الملتفت إليه، في حين ركّز ابن عاشور اهتمامه على الشيء الملتفت عنه بقوله: "صرف وجهه عن..."¹⁰. وبذلك، يكون الالتفات هو صرف الوجه عن الشيء المقابل إلى شيء آخر جديد.

عموماً تدور دلالة الالتفات اللغوية في فلك التحول، والانحراف ذي الطابع القصدي غالباً. وعلى هذا الأساس، يكون الالتفات في الكلام آلية تخاطبية يوظفها المرسل عن وعي تام للتأثير في متلقيه، وحمله على الانتباه، وليس مجرد إطلاق للكلام على عواهنه كما يبدو ظاهرياً.

3. أهم محطات تطور المفهوم:

نقدم في هذا الشق تعريفات البلاغيين للالتفات متبعين التسلسل الزمني لورودها بهدف الوقوف على أهم محطات تطور المفهوم.

1.3 الولادة والاكتشاف:

لعل أقدم إشارة للالتفات في كتب التراث العربي يرجع الفضل فيها إلى الأصمعي (-213هـ)، حين سأل أبا إسحاق الموصلي (-235هـ) عن التفات جرير (-114هـ)، بقوله: "أتعرف التفات جرير؟"¹¹، الأمر

الذي جعل بعض الدارسين يزعم أنه واضح التسمية¹²، غير أن ما قدّمه الأصمعي للتدليل على أسلوب الالتفات يظل بعيداً عما استقر عليه مفهومه عند البلاغيين فيما بعد¹³؛ إذ أنشده قول جرير:

"أَتَنْسَى، إِذْ تُودِعُنَا سُلَيْمَى ... بِقَرْعِ بَشَامَةٍ؟ سُقَيِ الْبَشَامِ"¹⁴

وعلق عليه بقوله: "أما تراه مقبلاً على شعره، إذ التفت إلى البشام فدعا له"¹⁵.

تجدر الإشارة إلى أن "البشام" الوارد في بيت جرير "شجر له عود يستاك به"¹⁶، وإلى أن الإشارات التي قدمها الأصمعي حول أسلوب الالتفات تظل شبيهة بتعريف الاستطراد في عُرف البلاغيين؛ فهو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني¹⁷.

وغير بعيد عن الأصمعي، نجد ابن المعتز (-296هـ) قد جعل الالتفات أول "محاسن الكلام" في كتابه "البدیع"، معرفاً إياه بقوله: "هو انصراف المتكلم عن مخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى مخاطبة وما يشبه ذلك، ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر"¹⁸.

نستنتج من التعريف السابق أن الالتفات عند ابن المعتز قسمان؛ الأول ينصرف إلى التحول الذي يعتري الضمائر العائدة إلى مرجع واحد، وهو ما استقر عليه رأي الجمهور عند تعريف الالتفات، والثاني يبدو فيه متأثراً برأي الأصمعي؛ إذ ربطه بالتحول في المعنى. وهذا يكون القسم الثاني أكثر اتساعاً من سابقه، ويتضمن أساليب أخرى غير الالتفات نذكر منها: "الاستطراد"، "الاستدراك"¹⁹، "التذييل"²⁰، "التجريد"²¹، وغيرها.

في حين عدّ قدامة بن جعفر (-337هـ) الالتفات من نعوت المعاني، "وهو أن يكون الشاعر أخذاً في معنى، فكأنه يعترضه إما شك فيه أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله، أو سائلاً يسأله عن سببه، فيعود راجعاً على ما قدّمه، فإذا أن يؤكد أو يذكر سببه أو يحل الشك فيه"²².

يتبين من خلال هذا النص أن قدامة بن جعفر يعد الالتفات شديد الارتباط بالمعنى. في حين، جعله ابن المعتز حلية تحسن الكلام، وفي الوقت الذي قيده ابن المعتز في الشق الأول من تعريفه بالضمائر نجد أن قدامة قد حرّره من كل قيد؛ فهو عنده استجابة آنية لحاجة يرى الشاعر أو الأديب أن من شأنها أن توضح وجهة نظره، وترد على منتقديه، وتمكنه من الاحتجاج لدعواه.

2.3 النضج والقصدية:

أسهم تعريف قدامة السابق في ربط مفهوم الالتفات بمصطلح آخر، يضاف إلى ما ذكرناه آنفاً، هو "الاعتراض"²³. وقد تأثر العديد من البلاغيين بعده بتصوره، نذكر منهم الحاتمي (-388هـ)، والعسكري (-395هـ)، الثعالبي (-429هـ)، أبو طاهر البغدادي (-517هـ)، وحازم القرطاجني (-684هـ)²⁴.

إلا أن أبا هلال العسكري قد جعل الالتفات على ضربين متأثرا في أولهما برأي ابن المعتز، تحديدا في الشق الثاني من تعريفه السالف الذكر، غير أنه جعل المعنى المتحول منه، والمعنى المتحول عنه في الأصل معنى واحدا ذكر بطريقتين مختلفتين²⁵، الشيء الذي يجعل الالتفات تحولا في الأسلوب، ومسترشدا في الضرب الثاني من تعريفه بقول قدامة بن جعفر²⁶، وهذا أدى إلى اختلاط الالتفات بأسلوب آخر هو الاعتراض، والذي يمثل أحد المحاقلات الأسلوبية الشديدة الارتباط بأسلوب الالتفات، كما سنرى في المحور الموالي.

ويبدو تعدد تسميات الالتفات جليا في تعريف ابن رشيق القيرواني (-456هـ)؛ إذ يقول في مستهل الباب: "هو الاعتراض عند قوم، وسماه آخرون الاستدراك، حكاه قدامة، وسبيله أن يكون الشاعر أخذاً في معنى ثم يعرض له غيره فيعدل عن الأول إلى الثاني فيأتي به، ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل في شيء مما يشد الأول"²⁷.

يتبدى من تعريف ابن رشيق أن الاعتراض والاستدراك والالتفات، ما هي إلا أسماء متعددة لمسمى واحد، لكن سرعان ما نجده يُنَمَّن الشق الأول من تعريف ابن المعتز المنصرف إلى التحول في الضمير بقوله: "وقد أحسن ابن المعتز في العبارة عن الالتفات بقوله هو انصراف المتكلم من الإخبار إلى المخاطبة، ومن المخاطبة إلى الإخبار"²⁸؛ إذ يدلّ تصريح ابن رشيق على وعيه العميق باختصاص الالتفات أكثر من بقية الظواهر الأسلوبية المحاكلة له بالتحول الذي يعتري الضمائر.

ما بدأه ابن رشيق أكمله الزمخشري، عندما وجّه الالتفات صوب الضمائر أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾²⁹، بقوله: "هذا يسمى الالتفات في علم البيان قد يكون من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم"³⁰.

ونلاحظ أن الزمخشري قد اكتفى بذكر ثلاث صيغ للالتفات في تعريفه. في حين، أن التقسيم المنطقي للتحويلات التي تعتري الضمائر يحيلنا على ستة أصناف؛ فأنواع الضمائر ثلاثة غيبة وتكلم وخطاب، والانتقال من أحدها إلى الآخر يضعنا أمام ستة احتمالات.

وقد ركز الزمخشري، في تعريفه السابق، على الحالات التي يكون فيها ضمير الغائب طرفا في عملية الالتفات؛ فذكر ثلاثا منها من أصل أربع، ولم يشر للحالة المتبقية، وهي التحول من التكلم إلى الغيبة، كما ذكر حالتين يكون فيهما ضمير المُخاطَب طرفا في العملية، ولم يلتفت للحالتين المتبقيتين، وهما الالتفات من التكلم إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى التكلم، واكتفى، في المقابل، بذكر حالة واحدة كان فيها ضمير المتكلم ملتفتا إليه.

اقتصار الزمخشري على الحالات الثلاث يثير التساؤل عن الغاية من ذكرها دون غيرها، الأمر الذي يجعلنا نفترض أنها الأكثر شيوعا وانتشارا في كتاب الله تعالى، هذا إن لم يكن أسلوب الالتفات مقتصرًا عليها دون غيرها في القرآن الكريم، لا سيما أن جلال الدين السيوطي (-911هـ) قد أشار إلى

عدم ورود صيغة الالتفات من الخطاب إلى التكلم في القرآن الكريم، وذلك بقوله إن الالتفات "من الخطاب إلى التكلم لم يقع في القرآن"³¹، كما تنبه الباحث التونسي "الشاذلي الهيشري" إلى خلو القرآن الكريم من هذه الصيغة ومقابلتها من التكلم إلى الخطاب، إذ نفى الباحث إمكانية وجودهما معا في آيات الذكر الحكيم³²، ليتوافق طرحه مع ما أوماً إليه الزمخشري حين غض الطرف عن ذكرهما ضمن صور الالتفات. غير أن إقصاء الصيغة المتبقية من كلام رب العالمين، ويتعلق الأمر بصيغة الالتفات من التكلم إلى الغيبة لم يقل به، فيما نعلم، أحد من الباحثين. وبذلك، يظل فهم الزمخشري لأسلوب الالتفات عموماً، ولصيغته في كلام رب العزة بشكل أكثر تحديداً في حاجة إلى مزيد من البحث والتحليل، ونأمل العودة إلى دراسته في مناسبة أخرى إن شاء الله.

لم يكتف الزمخشري ببيان صيغ الالتفات، بل نجده متفطنا إلى أن خروج الضمائر عن مقتضى الظاهر أمر مقصود، وذلك بقوله: "ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجراءاته على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعته بفوائد"³³؛ فبين بذلك الغاية العامة للالتفات، وهي دفع السآمة عن السامع، وتجديد نشاطه، ثم أوماً لاختصاصه بفوائد وأغراض تتباين بحسب السياق.

اقتفى السكاكي (-626هـ) خطى الزمخشري؛ إذ قصر الالتفات على التحول في الضمائر عند خروجها عن مقتضى الظاهر، بقوله: "واعلم أن هذا النوع: أعني نقل الكلام عن الحكاية على الغيبة لا يخص المسند إليه ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها ينقل كل واحد منها على الآخر ويسمى هذا النقل التفتات عند علماء علم المعاني"³⁴.

نلاحظ من خلال هذا النص أن السكاكي يعد الالتفات منضوياً تحت لواء علم المعاني، إلا أنه سرعان ما اعتبره مجرد محسن أسلوب من باب البديع، وسنتطرق إلى هذا التأرجح في مسألة تصنيف الالتفات ضمن علوم البلاغة في الشق الموالي من هذا المقال.

يكاد السكاكي ينفرد برأيه المخالف لتصور الجمهور؛ إذ يعد كل خروج للضمير عن مقتضى الظاهر التفتات؛ ففي قول امرئ القيس³⁵ (-25هـ):

تَطَاوَلْ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ * ... وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ ** الْأَزْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي ... وَخُبْرَتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ³⁶

يرى السكاكي أنه التفت في الأبيات الثلاثة³⁷، موافقا بذلك رأي الزمخشري³⁸؛ لأن قول الشاعر مخاطبا نفسه "تطاول ليلك" فيه خروج عن مقتضى الظاهر؛ فالمقام يقتضي أن يقول "تطاول ليلي". في حين، لا يرى الجمهور في البيت الأول التفاتا، ويعدّونه، في المقابل، من باب "التجريد". من هذا المنظور، يكون كل التفات عند الجمهور التفاتا عند السكاكي، وليس العكس، لتكون العلاقة بين التصورين علاقة عموم وخصوص.

ويوضح ابن عاشور الفرق بين رأي السكاكي والجمهور بقوله: "ويظهر أثر الخلاف بين الجمهور والسكاكي في المحسن الذي يسمى بالتجريد في علم البديع"³⁹. وبذلك، يكون تصور السكاكي للتفاتات معادلا لنظيره في عرف الجمهور، بالإضافة إلى التجريد. ومن شأن المعادلة الرياضية الآتية أن توضح الفرق بين التصورين:



الخطاطة رقم 1: الفرق بين تصور السكاكي وتصور الجمهور للتفاتات.

لقد كان السكاكي واعيا بالمقاصد البلاغية للتفاتات في الخطاب؛ فرأى أنه "قد تختص مواقعه بلطائف معان قلما تتضح إلا لأفراد بلغائهم"⁴⁰ مشيرا إلى دقة أغراضه وخفائها، وأنها لا تتضح إلا لأفراد الرجال، كما عدّ الالتفاتات في كلام العرب من كرم الخطاب بقوله: "أفتراهم يحسنون قرى الأشباح فيخالفون فيه بين لون ولون وطعم وطعم ولا يحسنون قرى الأرواح فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب"⁴¹؛ إذ إن التحول من أسلوب إلى أسلوب يمكن من تجديد سبل التعبير عن المعنى المراد، ويدفع السامة عن المتلقي كما عبّر عن ذلك الزمخشري أنفا.

في المقابل، رفض ابن الأثير(-637هـ) قصر مقصدية الالتفاتات في الخطاب على تنشيط ذهن السامع معللا ذلك بأنه مدعاة إلى القدح في قيمة النص؛ إذ لو كان الكلام حسنا، وذا جاذبية للقي اهتمام سامعه، ولما احتيج للتفاتات داخله. وبذلك فقد سارع إلى انتقاد رأي الزمخشري بقوله: "ليس الأمر كما ذكره؛ لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذا لم يكن إلا تطرية لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه، فإن ذلك دليل على أن السامع يمل من أسلوب واحد، فينتقل إلى غيره؛ ليجد نشاطا للاستماع، وهذا قدح في الكلام، لا وصف له؛ لأنه لو كان حسنا لما مل."⁴²

غير أن رأي ابن الأثير فيه شيء من التحامل على الزمخشري الذي عد تطرية نشاط السامع غاية كبرى للالتفات، وأشار إلى أن أغراضه وفوائده تتعدد وتتنوع حسب سياقات وروده. وقد دعا ابن الأثير إلى البحث عن وظائف أخرى للالتفات داخل النص، فأغراضه أكثر من أن تحصى؛ إذ إن "الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة واحدة، وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود، وذلك المعنى يتشعب شعبا كثيرة لا تنحصر، وإنما يؤتى بها على حسب الموضوع الذي ترد فيه"⁴³؛ فبيّن بذلك أن أغراض الالتفات تتحدد في ضوء السياق؛ وبهذا نجد أن ابن الأثير، لا يخالف الزمخشري في مقصدية الالتفات؛ إذ قوله هذا لا يعدو أن يكون تفصيلا لإشارات الزمخشري السابقة.

وقد وسّع ابن الأثير دائرة الالتفات، الشيء الذي جعل التحول في الضمائر مجرد فن من أفانيه مضيفا إليه التحول في أزمنة الأفعال من قبيل الانتقال "من فعل ماض إلى مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض، أو غير ذلك"⁴⁴. وقد أضاف أيضا ضربا جديدا للالتفات في كتابه "الجامع الكبير"، يهتم "الرجوع من خطاب التثنية إلى خطاب الجمع، ومن خطاب الجمع إلى خطاب الواحد"⁴⁵، وهو يُعنى بتحويلات العدد.

يطالعنا ابن أبي الإصبع المصري (654هـ) بنوع جديد للالتفات؛ فبعد أن عرض تصور كل من قدامة بن جعفر وابن المعتز يردف قائلا إن في الالتفات نوعا غير النوعين المتقدمين، "وهو أن يكون المتكلم أخذاً في معنى فيمر فيه إلى أن يفرغ من التعبير عنه على وجه ما، فيعرض له أنه متى اقتصر على هذا المقدار كان معناه مدخولا من وجه غير الوجه الذي بنى معناه عليه فيلتفت إلى الكلام، فيزيد فيه ما يخلص معناه من ذلك الدخل"⁴⁶.

يظهر من قول ابن أبي الإصبع أن هذا النوع شديد الصلة بالغايات الحجاجية في الخطاب؛ فالمتكلم يريد تأكيد طرحه، وجعله خاليا من أي شائبة أو دَخَل قد يتسرب منه معارضه لينقض دعواه، فيلجأ إلى توضيح رأيه بكل السبل الممكنة متوسلا بتنوع الأساليب للتدليل على المعنى الواحد. لكن هذا النوع الجديد الذي جاء به ابن أبي الإصبع المصري لا يكاد يختلف في شيء عن الاستدراك في عرف البلاغيين⁴⁷.

وقد قدّم ابن أبي الإصبع إشارات مهمة حول طرق فاعلية الضمير في القرآن الكريم ضمن كتابه "بديع القرآن"؛ إذ بيّن أن المتكلم قد يقدم "في كلامه مذكورين مرتين، ثم يخبر عن الأول منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني، ثم يعود فينصرف عن الإخبار عن الثاني إلى الإخبار عن الأول"⁴⁸، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ* وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾⁴⁹، مبينا أنه

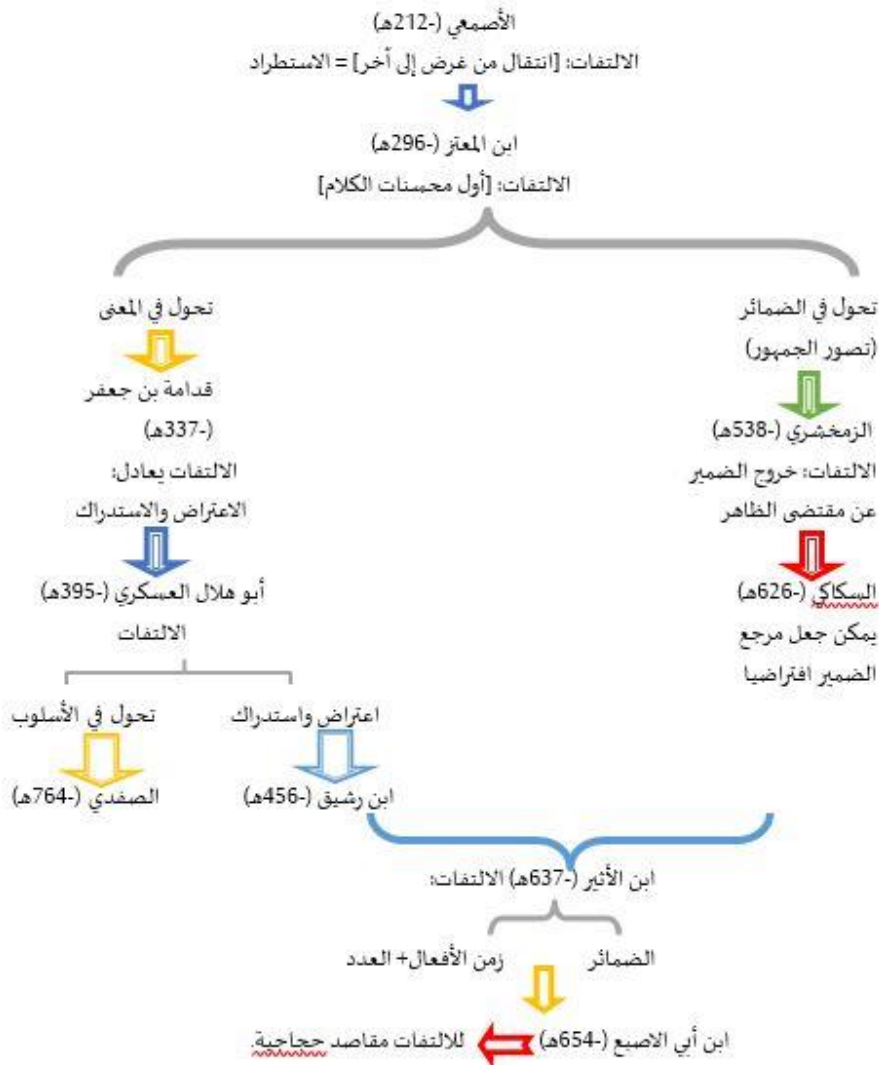
قد حصل فيه انصراف "عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تبارك وتعالى، ثم قال منصرفاً عن الإخبار عن الرب عز وجل إلى الإخبار عن الإنسان: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العديات: 8]"⁵⁰، معقبا على هذا النوع من توظيف الضمير بأنه التفتات بقوله: "وهذا يحسن أن يسمى التفتات الضمائر"⁵¹. إلا أن ابن أبي الإصبع يكون بهذا التخرّيج قد حاد عن الصواب؛ لأن الآيات الكريمة لا تحمل تحولا في الضمير، وإنما التحول كامن في مرجعه، وهذا يجعلنا إزاء آلية "مرجع الضمير" التي تعد المقابل الموضوعي لآلية الالتفات.

ويرى الصفدي (764هـ) أن الالتفات "هو الخروج من نوع إلى نوع، وسلوك سبيل بعد سبيل حتى إن التلخيصات هي نوع من الالتفات"⁵²، بهذا يكون الصفدي قد حرّر الالتفات من كل قيد، وأعادته إلى سيرته الأولى مع الأصمعي وقدامة بن جعفر من بعده.

هذا التصور الموسّع لحقل الالتفات يتداخل مع مفهوم الانزياح الذي نشأ في أحضان الأسلوبية، واللسانيات الغربية؛ لأن دراسة الالتفات وفق هذا التوجه، شأنها شأن الانزياح، تهدف إلى "التقاط التنوّات أو التحولات التعبيرية في لغة الأدب للكشف عن شحناتها التأثيرية أو الدلالية"⁵³.

نستنتج بعد هذه النبذة التاريخية التي سلطت الضوء على تصورات بعض البلاغيين لأسلوب الالتفات، أن هذه الآراء يمكن تقسيمها إلى مجموعتين؛ الأولى تقصر الالتفات على التحول الذي يعتري الضمائر في الخطاب، وهذا الرأي عليه جمهور البلاغيين، ونضيف إليهم الزمخشري والسكاكي؛ إذ الالتفات عندهما لا يتجاوز حدود الضمائر، والثانية توسع دائرة الالتفات، وتعد تغيرات الأسلوب التفتاتاً، وتستند في تعريفاتها غالباً إلى تعريف قدامة بن جعفر.

عموما تحاول الخطاطة الآتية تجميع مختلف التصورات التي رصدناها للالتفات:



الخطاطة رقم 2: المسار التاريخي لتطور مفهوم الالتفات عند البلاغيين.

4. أسلوب الالتفات: المجال والمحابقات:

1.4 أسلوب الالتفات: مجاله في دائرة علوم البلاغة:

سبقت الإشارة، بشكل عَرَضِي، إلى بعض التباينات الحاصلة بين العلماء في تحديد موقع الالتفات ضمن علوم البلاغة الثلاثة، ومنها عدّ ابن المعتز الالتفات من محسنات الكلام، وقول قدامة إنه من نعوت المعاني، هذه التباينات يمكن عزوها إلى عدم استقرار تقسيمات هذا العلم في تلك الفترة المتقدمة: إذ يُعدّ السكاكي واضح هذه التقسيمات، والتي تشمل علم المعاني والبيان والبديع. والملاحظ أن السكاكي قد قام بدراسة مفصلة للالتفات في الجزء المخصص لعلم المعاني، إلا أنه سرعان ما عاد وضمّته الجزء المخصص لعلم البديع. ازدواجية الدراسة التي قام بها ولدت نوعاً من التأرجح عند شراح القسم الثالث من كتابه "مفتاح العلوم" عند تحديدهم لموقع الالتفات ضمن علوم البلاغة.

والحق أن السكاكي كان واعياً بأن الالتفات يسمو تارة فيكون له دور حيوي في بلاغة التعبير، وينحط أخرى فلا يعدو أن يكون مجرد حلية للأسلوب⁵⁴؛ لذا جازعده داخلًا في باب المعاني لكونه يأتي مطابقاً لمقتضى الحال، وداخلًا في باب البديع لكونه مجرد تلوين في الخطاب ومحسن للأسلوب. لم يقف الاضطراب في تحديد موقع الالتفات عند حدود علمي المعاني والبديع؛ إذ هناك من يراه صالحاً للالتحاق، كذلك، بعلم البيان⁵⁵، لفهم مسوغات هذا الخلط في تصنيف الالتفات ضمن علوم البلاغة نورد نصاً للشريف الجرجاني (-816هـ)، يقول فيه: "يبحث عن الالتفات في كل واحد منها. أما في علم المعاني فباعتبار كونه على خلاف مقتضى الظاهر. وأما في البيان فباعتبار أنه إيراد لمعنى واحد في طرق مختلفة الدلالة عليه جلاء وخفاء. ويهذين الاعتبارين يفيد الكلام حسناً ذاتياً للبلاغة. وأما في البديع فمن حيث إن فيه جمعا بين صور متقابلة في معنى واحد فكان من المحسنات المعنوية."⁵⁶

يبين النص القدرة التي يمتاز بها أسلوب الالتفات؛ فهو قادر على التلون بألوان علوم البلاغة على اختلافها، والاستجابة لانتظارات هذه العلوم جميعها، لكن يبقى التأرجح في التصنيف معزواً، في وجهة نظرنا، إلى عدم وضوح الحدود الفاصلة بين هذه العلوم، الأمر الذي يجعل تقسيمها مجرد تقسيم مدرسي إجرائي فحسب، وقد أقر بذلك واضح هذه التقسيمات بنفسه، بقوله: "علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد"⁵⁷.

من هذا المنطلق، يكون الالتفات أقرب صلة بعلم المعاني؛ لأنه يُعنى أساساً بتراكيب الكلام، فالضمائر مندرجة في إطار "معاني النحو" بمعناها الواسع، كما رَوَّج لذلك عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) ضمن نظرية النظم في كتابه "دلائل الإعجاز"، يقول: "ليس «النظم» إلا أن تضع كلامك الوضع

الذي يقتضيه «علم النحو»، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها⁵⁸، وبهذا تكون دراسة الالتفات من صميم اشتغال قوانين النحو وأصوله، غير أن سبر غاياته ومقاصده من اختصاص علم المعاني.

ويبقى عدّ الالتفات من باب البديع راجعا إلى عدم القدرة على فهم أغراضه التي يكتنفها الكثير من الغموض، وهذا يجعل الدارسين يعدونها طلاء شكليا يزيّن الأسلوب، وهو توجه يعضّده قول السكاكي، إن: "هذا النوع قد تختص مواقع بلطائف معان قلما تتضح إلا لأفراد بلغائهم"⁵⁹.

2.4 الالتفات ومحاقلاته الأسلوبية:

رأينا في أثناء عرض تعريفات البلاغيين لأسلوب الالتفات أن منهم من يرادف بين الالتفات وبعض الاصطلاحات الأخرى من قبيل: الاعتراض، والاستدراك، والاستطراد، وغيرها، ونخصّص هذا الشق لدراسة مقدار هذا التطابق، والتداخل الحاصل بين هذه الاصطلاحات.

يعترض أبو القاسم السجلماسي، وهو من علماء القرن الثامن الهجري، على من عدّ الالتفات والاعتراض شيئا واحدا، بقوله: "غلط من عدّهما نوعا واحدا غير متباين"⁶⁰، وبذلك ندرك ألا ترادف بينهما، ويمضي السجلماسي معللا فصله بينهما مسترشدا بأدلة عقلية وأخرى قطاعية، وفقا لمدار اشتغال كل منهما؛ فالأولى قوامها أن "الأسماء في أصل الوضع هي على التباين"⁶¹، لذلك لا يعقل أن نضع اسمين لمسمى واحد دون وجود أدنى تفاضل بينهما، والثانية راجعة إلى كون الاعتراض أشد ارتباطا بنظم الكلام، يقول عنه القزويني(-739هـ): "هو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة"⁶².

يتضح من التعريف السابق أن الجملة الاعتراضية لا محل لها من الإعراب في علم النحو، إلا أنها لا تصدر إلا لنكتة بلاغية، بهذا نفهم قول السجلماسي عندما عدّ "المعنى البلاغي أعم وضعا"⁶³ للاعتراض.

في حين، يرى ابن حمزة العلوي(-745هـ) أن "الاعتراض قد يدخل لفائدة جارية مجرى التأكيد، وقد يكون داخلا لغير فائدة"⁶⁴؛ فجعل الاعتراض على ضربين، الأول غايته الكبرى هي التأكيد، والثاني لا ترجى لإيراده فائدة بلاغية، وقسمه بدوره إلى وجهين، أحدهما "غير مفيد لكنه لا يكسب الكلام حسنا ولا قبحا"⁶⁵، والآخر "من غير فائدة، لكنه يكون قبيحا لخروجه عن قوانين العربية وانحرافه عن أقيستها"⁶⁶.

عموما فالاعتراض أحد ضروب الإطناب في علم المعاني؛ فهو يوضح المعنى بعد إبهامه⁶⁷، في حين أن الالتفات لا يتقصد هذه الغاية أساسا؛ فهو يتمظهر على مستوى اللفظ إثر تغير الضمير، عكس

الاعتراض الذي يرصد على مستوى الزيادة في البنية متشكلا من جملة أو أكثر. لذلك، جعل عبد الله صولة الاعتراض عدولا كميًا بالزيادة⁶⁸، في حين عدّ الالتفات عدولا نوعيا يكتسي بعدا نسقيا⁶⁹.

لئن كان الاعتراض ينقسم إلى حسن وقبيح، فإن الاستطراد بخلافه "حسن كله"⁷⁰، كما أن الاستطراد وثيق الصلة بتنوع المعاني، وقوامه الخروج من أسلوب إلى غيره، والانتقال من غرض إلى آخر قبل العودة من جديد إلى ما كان عليه، وإلا اعتبر خروجا⁷¹. من هذا المنطلق، يمكن فهم الترابط الحاصل بين الاعتراض والاستطراد؛ لأن شرط الاستطراد الرجوع إلى المعنى الأول بعد الحيدة عنه، كما هو شأن الاعتراض، وهذا تكون العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص، إلا أن تفرّعات مباحث البلاغة جعلت الاستطراد وجها من وجوه تحسين الكلام، وأدرجته ضمن أنواع البديع المعنوي⁷²، عكس الاعتراض الذي عدّته ضربا من ضروب الإطناب، وضمّنته علم المعاني.

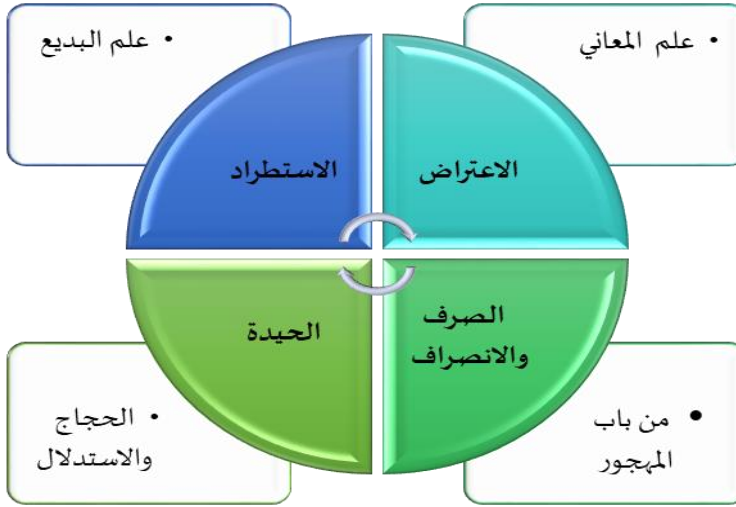
على هذا الأساس، قد يكون الالتفات نقطة تلاق بين الاعتراض والاستطراد؛ إذ نجده حاضرا في كلا العلمين، وفق تصور السكاكي، مع العلم أن الاعتراض والاستطراد يكونان على مستوى الجمل، في حين أن الالتفات يرصد على مستوى الألفاظ إثر التحول من الضمير الملتفت عنه إلى الضمير الملتفت إليه.

أما الاستدراك فوثيق الصلة بالاستثناء، وهذا ما نستشفه من تعريفه؛ فهو "رفع توهم يتولد من الكلام المقدم رفعاً شبيهاً بالاستثناء"⁷³. يتضح من خلال هذا التعريف أن الغاية من الاستدراك تكمن في رفع توهم المخاطب دخول المستدرك في حكم ما قبله، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع. بهذا يكون الاستدراك أكثر ارتباطا بعلم النحو، وجعله مرادفا للالتفات، وفق تصور الجمهور، أمر مستبعد، نظرا إلى البون الواضح بين الاصطلاحين.

وأما الحيدة⁷⁴ فشديدة الارتباط بالحجاج والاستدلال، وهي: "أن يجيب المسؤول بجواب لا يصلح أن يكون جواباً عما سئل عنه، أو ينتقل المستدل إلى الاستدلال غير الذي كان آخذاً فيه"⁷⁵، ووجه ربطها بالالتفات راجع إلى الانصراف الحاصل فيها عن المقصود إلى غيره، فهي أقرب لمعنى الالتفات اللغوي منها إلى معناه الاصطلاحي في عرف الجمهور.

بقي أن نشير إلى أن الانصراف⁷⁶ والصّرف من تسميات الالتفات، غير أن هذين الاصطلاحين لم يكتب لهما الانتشار والذيع عكس الالتفات، يقول ابن وهب الكاتب، أحد علماء القرن الرابع الهجري، وواضع ثاني الاصطلاحين: "وأما الصرف فإنهم يصرفون القول من المخاطب إلى الغائب، ومن الواحد إلى الجماعة"⁷⁷؛ بهذا يتضح أن منطقتي اشتغال الصّرف قريب من الالتفات، غير أن الأخير وفق تصور الجمهور أخص لاقتصراره على الضمائر فقط. في حين، يشمل الصرف التحول في العدد أيضا.

ختاما نستخلص أن تسميات الالتفات، وإن تعددت، فإن لكل منها خصوصية تجعلها تتميز عن غيرها. وتبين الخطأ الآتية أوجه الاختلاف المرصودة بينها، والفلك الذي يدور فيه كل منها:



الخطاطة رقم 3: أوجه الاختلاف بين تسميات الالتفات.

5. خاتمة:

يتضح في ختام هذا المقال أن أسلوب الالتفات في البلاغة العربية يحمل معنيين؛ الأول عام يشمل كل تحول في المعنى والأسلوب، وهذا المعنى الموسع يجعل الالتفات يتقاطع مع مفهوم الانزياح الذي نشأ في رحم الدراسات الغربية، والمعنى الآخر خاص يقصر الالتفات على التغيرات التي تلحق الضمائر العائدة إلى المرجع نفسه، وهو التصور الذي تبناه جمهور البلاغيين. هذا في الوقت الذي انفرد فيه بعضهم بفهم خاص للالتفات؛ فهو عند الزمخشري حكر على ثلاث صيغ للضمائر بدل ست ممكنة، وهو عند السكاكي يشتمل أسلوب التجريد أيضاً، هذا في الوقت الذي سعى فيه ابن الأثير إلى إضافة أشكال أخرى إليه؛ لذا نجد أن الالتفات عنده يشمل بالإضافة إلى التحول على مستوى الضمائر، أيضاً، التغير في العدد، وفي زمن الأفعال، كذلك.

وقد لاحظ السكاكي أن أسلوب الالتفات يسمو تارة فيكون له دور حيوي في بلاغة التعبير، وينحط أخرى فلا يعدو أن يكون مجرد حلية للأسلوب؛ لذا عدّه داخلاً في باب المعاني من جهة؛ لكونه يأتي مطابقاً لمقتضى الحال، وداخلاً في باب البديع من جهة أخرى؛ لكونه مجرد تلوين في الخطاب ومحسن للأسلوب. وقد أدت هذه الازدواجية في التصنيف إلى اختلاف الشراح من بعده في تحديد موقع الالتفات ضمن علوم البلاغة، ذلك أن من البلاغيين من أجاز إلحاقه، أيضاً، بمبحث البيان. ولعل هذا التأرجح في التصنيف معزو إلى عدم وضوح الحدود الفاصلة بين علوم البلاغة، الأمر الذي يجعل تقسيمها مجرد تقسيم مدرسي إجرائي فحسب.

لم يقف اضطراب البلاغيين عند تحديد موقع الالتفات، بل امتد، كذلك، إلى خلطه بمجموعة من الأساليب البلاغية الأخرى، لعل أبرزها الاعتراض والاستطراد والاستدراك والحيدة والصرف، لكن تسميات الالتفات، وإن تعددت، فإن لكل منها خصوصية تجعلها تتميز عن غيرها؛ فالاعتراض مناط علم المعاني، والاستطراد أوثق صلة بالبديع، والالتفات حلقة الوصل بينهما لحضوره في كلا العلمين، والاستدراك مجاله علم النحو لارتباطه بالاستثناء، والحيدة مضمارها الحجاج والاستدلال، وهي أقرب لمعنى الالتفات في اللغة من الاصطلاح، ويبقى الصرف من باب المهجور، وإن كان الالتفات في عرف الجمهور أدق.

وخلاصة القول إن الالتفات على مستوى الضمائر آلية يُشغِّلها منتج الخطاب بغرض التأثير في المتلقي، دون الحاجة إلى مزيد تفريع في المعنى، كما هو الحال في الاعتراض والاستطراد، وإنما بمجرد التنوع النسقي في الضمائر العائدة إلى المرجع نفسه، وهذا ما يجعله مندرجا في إطار العدول النوعي، الذي تُمثل فيه التحولات التعبيرية نتوءات أو مؤشرات تساعد على الكشف عن الشحنات التأثيرية والدلالية للخطاب.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

❖ الكتب العربية:

- ابن الأثير:

1- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، 1375هـ.

2- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، (د.ت).

3- الاستبازي، الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1/1996م.

- ابن أبي الاصبع المصري:

4- بديع القرآن، تحقيق: حنفي محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

5- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر، تقديم وتحقيق: حنفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، 1983م.

- 6- الجرجاني، السيد الشريف، حاشيته على الكشاف، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1968م.
- 7- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني- القاهرة، ط3/1992م.
- 8- ابن جعفر، قدامة، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، (د.ت).
- 9- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، شرح وتعليق: مروان عطية وشيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ط1/1988م.
- 10- الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط3/1420هـ.
- 11- ابن رشيقي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط5/1981م.
- 12- الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15/2002م.
- 13- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط1/1998م.
- 14- السجلماسي، أبو القاسم، المنزع البديع، تحقيق: علال الغازي، مكتبة المعارف- الرباط، 1981م.
- 15- السكاكي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تحقيق وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2/1987م.
- 16- السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- 17- الصعدي، عبد المتعال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، ط17/2005م.
- 18- الصفدي، خليل بن أبيك، الغيث المنسجم في شرح لامية العجم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ت).
- 19- صولة، عبد الله، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي- بيروت، لبنان، ط2/2007م.
- 20- طبل حسن، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، (د.ط)، 1998م.
- ابن عاشور، الطاهر:
- 21- التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر- تونس، 1984م.

- 22- موجز البلاغة، المطبعة التونسية - تونس، ط1، (د.ت).
- 23- العسكري، أبو هلال، الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، 1419هـ.
- 24- ابن عطية، جرير، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ط)، 1986م.
- 25- العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية- بيروت، ط1/1423هـ.
- 26- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م.
- 27- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1/2003م.
- 28- لاشين، عبد الفتاح، المعاني في ضوء أساليب القرآن، توزيع المكتبة الأموية، ط4/1983م.
- 29- ابن المعتز، البديع، نشر: كراتشكوفسكي، منشورات دار الحكمة- دمشق، (د.ت).
- 30- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة-مصر، (د.ط)، (د.ت).
- 31- ابن منقذ، أسامة، البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي- الجمهورية العربية المتحدة، 1960م.
- 32- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني- بغداد، 1967م.

❖ المقالات العلمية:

- الشاذلي الهيشري، "الالتفات في القرآن"، حوليات الجامعة التونسية، عدد: 1991/32م، ص 147.

الهوامش:

- ¹- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف- القاهرة-مصر، (د.ط)، (د.ت)، مادة: [ل.ف.ت].
- ²- ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، مادة: [ل.ف.ت].
- ³- يونس: 78.
- ⁴- هود: 81.
- ⁵- الحجر: 65.
- ⁶- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط1/1998م، 163/3.
- ⁷- الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط3/1420هـ، 287/17.

- 8- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر- تونس، 1984م، 11/ 251.
- 9- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: [ل.ف.ت].
- 10- ابن عاشور، التحرير والتنوير، 11/ 251.
- 11- ابن رشيقي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط5/1981م، 2/ 46.
- 12- ينظر: عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن، توزيع المكتبة الأموية، ط4/1983م، ص 260.
- 13- ينظر: حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، (د.ط)، 1998م، ص 12.
- 14- جرير بن عطية، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ط)، 1986م، ص 417.
- 15- ابن رشيقي، العمدة، 2/ 46.
- 16- أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، شرح وتعليق: مروان عطية وشيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ط1/1988، ص 80.
- 17- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1/2003م، ص 264.
- 18- عبد الله بن المعتز، البديع، نشر: كراتشكوفسكي، منشورات دار الحكمة- دمشق، ص 58.
- 19- الاستدراك: "وهو على قسمين: قسم يتقدم الاستدراك فيه تقرير لما أخبر به المتكلم وتوكيد. وقسم لا يتقدمه ذلك". (ابن أبي الاصبغ المصري، تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر، تقديم وتحقيق: حنفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، 1983م، ص 331).
- 20- التذييل: "وهو أن يذيل المتكلم كلامه بجملة يتحقق فيها ما قبلها من الكلام، وتلك الجملة على قسمين: قسم لا يزيد على المعنى الأول، وإنما يؤتى به للتوكيد والتحقيق. وقسم يخرج المتكلم مخرج المثل السائر ليحقق به ما قبله." (ابن أبي الاصبغ المصري، تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر، ص 387).
- 21- التجريد: "وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله في تلك الصفة، مبالغة في كمالها فيه." (الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 274).
- 22- قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، (د.ت)، ص 146.
- 23- الاعتراض: كل كلام أدخل في غيره أجني بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام. (يحيى بن حمزة العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية- بيروت، ط1/1423هـ، 2/ 89).
- 24- ينظر: حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ص 18.
- 25- ينظر: أبو هلال العسكري، الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، 1419هـ، ص 392.
- 26- ينظر: نفسه.
- 27- ابن رشيقي، العمدة، 2/ 45.
- 28- نفسه، 2/ 46.

29- الفاتحة: 5.

30- الزمخشري، الكشف، 1/ 118-119.

31- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م، 3/ 290.

32- الشاذلي البيشري، "الالتفات في القرآن"، حوليات الجامعة التونسية، عدد: 32/1991م، ص: 147-148.

33- الزمخشري، الكشف، 1/ 120.

34- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2/1987م، ص 199.

35- "امرؤ القيس بن عانس بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو بن معاوية. من كندة: شاعر مخضرم من أهل حضرموت". (خير الدين بن محمود الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، ط15/2002م، 12/2).

*- اسم موضع.

**- العائر: قذى العين.

36- عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، ط17/2005م، 1/141.

37- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 200.

38- ينظر: الزمخشري، الكشف، 1/ 119.

39- ابن عاشور، التحرير والتنوير، 1/ 178.

40- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 200.

41- نفسه، ص 199.

42- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، 2/ 136.

43- المصدر نفسه، 2/ 137.

44- ابن الأثير، المثل السائر، 2/ 135.

45- ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، 1375هـ، ص 101.

46- ابن أبي الاصبغ المصري، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر، ص 125.

47- ينظر: حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ص 21.

48- ابن أبي الاصبغ المصري، بديع القرآن، تحقيق: حنفي محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 45.

49- العاديات: 6-7.

50- ابن أبي الاصبغ المصري، بديع القرآن، ص 45.

51- نفسه.

52- خليل بن أبيك الصفدي: الغيث المنسجم في شرح لامية العجم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ت)، 1/ 257.

53- حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ص 33.

- 54- ينظر: نفسه، ص 28.
- 55- من هؤلاء: ضياء الدين ابن الأثير (ينظر: المثل السائر، 135/2)، الطاهر بن عاشور (ينظر: موجز البلاغة، المطبعة التونسية - تونس، ط1، ص 40).
- 56- السيد الشريف الجرجاني، حاشيته على الكشاف، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1968م، 63/1.
- 57- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 162.
- 58- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني- القاهرة، ط3/1992م، ص 81.
- 59- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 200.
- 60- أبو القاسم السجلماسي، المنزح البديع، تحقيق: علال الغازي، مكتبة المعارف- الرباط، 1981م، ص 442.
- 61- المصدر نفسه.
- 62- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 158.
- السجلماسي، المنزح البديع، ص 442.⁶³
- 64- يحيى بن حمزة العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، 89/2.
- 65- نفسه، 92/2.
- 66- نفسه، 93/2.
- 67- ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 158.
- 68- ينظر: عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي- بيروت، لبنان، ط2/2007م، ص 337.
- 69- ينظر: المرجع نفسه، ص 423.
- 70- ابن حمزة العلوي، الطراز، 8/3.
- 71- ينظر: نفسه.
- 72- ينظر: القزويني، الإيضاح، ص 264.
- 73- الرضي الاسترادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1/1996، 1233/2.
- 74- لا تندرج الحيدة في تسميات الالتفات عند أغلب البلاغيين، إلا أنها تظل، من وجهة نظرنا، قريبة من هالته المفهومية.
- 75- ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التحرير، ص 565.
- 76- ينظر: أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي- الجمهورية العربية المتحدة، 1960م، ص 200.
- 77- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني- بغداد، 1967م، 152/1.